

۵۵۵

الجزائر

الجزائر

النظام الادارى والسياسى (نظرة عامة)

تعتبر فرنسا القطر الجزائرى جزءاً من بلادها ، وتقسمه إلى ثلاث ولايات : الجزائر ، قسنطينة ، ووهران .

والقانون الاساسى الخاص بالجزائر — الصادر فى ٢٧ ايلول ١٩٤٧ — يصرح بأن القطر الجزائرى « يكون مجموعة ولايات ، تتمتع بشخصية معنوية ، واستقلال مالى ، وتشكيلات خاصة » .

يقوم على رأسها « وال عام » ، يمثل الجمهورية الفرنسية فى جميع أنحاء البلاد ، ويتمتع بسلطة واسعة ، تشمل جميع المصالح العامة ، باستثناء مصلحة العدلية والتربية الوطنية . فان هاتين المصالحتين ترتبطان مباشرة بوزارتى العدلية والتربية الوطنية الفائمتين فى عاصمة الدولة الفرنسية ، فلا تدخلان فى نطاق سلطة الوالى العام .

إدارة التعليم

ان ما قلناه آنفاً عن ارتباط مصلحة التربية الوطنية بالوزارة مباشرة ، يجب أن لا يؤخذ على إطلاقه . لأن ذلك لا يصح إلا بالنسبة إلى معاهد التعليم الفرنسية وحدها . وأما معاهد التعليم الخاصة بالجزائريين ، فانها تدار إدارة خاصة ، وتدخل فى نطاق سلطات الوالى العام . ولذلك نستطيع أن نقول : ان عميد أكاديمية الجزائر يجمع فى نفسه صفتين . مختلفتين : فانه فى كل ما يتعلق بالتعليم العام الفرنسى يتمتع بجميع السلطات التى يتمتع بها زملاؤه فى فرنسا ، ويرتبط بهذا الاعتبار بوزارة التربية الوطنية مباشرة ، دون وساطة الوالى العام . ويطبق القوانين والأنظمة والمناهج المقررة لسائر الولايات الفرنسية بوجه عام . إلا انه فى كل ما يتعلق بتعليم الجزائريين — ولا سيما فى أمر تنفيذ « قانون استدارس الجزائريين المسلمين » الصادر سنة ١٩٤٤ — يتبع الوالى العام وينفذ الخطط الخاصة بالقطر الجزائرى .

اللغة العربية

واللغة الرسمية في الجزائر هي اللغة الفرنسية . والتعليم في جميع المدارس الرسمية يجرى بهذه اللغة .

وأما اللغة العربية فلم تصبح بعد لغة رسمية . في الواقع ان المادة ٥٧ من القانون الأساسي الآنف الذكر تصرح بأن اللغة العربية « إحدى لغات الاتحاد الفرنسي » ، وان تعليمها « سينظم في جميع مراحل التعليم » ، إلا أن هذا التنظيم لم يتم إلى الآن .

واللغة العربية لا تزال بمثابة « لغة أجنبية » في هذا القطر العربي ، ولم تصبح بعد لغة التعليم في المدارس الرسمية ، حتى في التي أنشئت خصيصا لتعليم أطفال الجزائريين .

النظام التعليمي

إن جميع معاهد التعليم القائمة في الجزائر ، مؤسسة على غرار مدارس فرنسا نفسها : هناك طائفة من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ، والمدارس الابتدائية العالية ، والدروس التكميلية ، والمدارس الثانوية - بمختلف فروعها وأنواعها - ، والمدارس المهنية الزراعية والصناعية والتجارية - على مختلف درجاتها - ، وهناك جامعة مؤلفة من كليات الآداب والحقوق ، والعلوم والطب ، ومدارس ومعاهد عالية للهندسة والزراعة والتجارة والفنون الجميلة . . . كلها تسير وفقا للقوانين والأنظمة والمناهج المقررة في فرنسا لجميع المدارس والمعاهد الرسمية القائمة فيها .

أبناء الجزائريين في معاهد التعليم

إن أبواب هذه المدارس والمعاهد الرسمية المؤسسة في الجزائر مفتوحة - بصورة نظرية - إلى جميع سكان البلاد . ولكن هناك تدابير وتنظيمات كثيرة ومتنوعة ، تضيق بصورة فعلية أبواب الدخول لهذه المدارس والمعاهد على وجوه أهل البلاد الأصليين .

أولا : ان معظم المدارس أسست في المراكز والمجالات التي يقطن فيها جماعات كبيرة من الفرنسيين والأوروبيين . وهذه المدارس لا تقبل أحداً من الجزائريين إلا بعد قبول جميع من يراجعها من الفرنسيين والأوروبيين ، هذا فضلا عن ان كثيراً من شروط القبول المقررة للمعاهد المذكورة مجهزة بحقوق الجزائريين .

وأما المدارس التي تنشأ في المناطق والمراكز العربية الإسلامية ، فهي قليلة نسبيا . فضلا عن انها قليلة التجهيزات ، وبداية التدريسات بوجه عام : معظمها يقتصر على الصفوف الدنيا من المدارس الابتدائية ، فلا تحتوي على الصفوف العليا ، و صفوف الانتهاء . كما ان عددا كبيرا منها لا تدرس إلا نصف يوم ، فتكون قليلة الانتاج بطبيعة الحال .

ان هذه الفروق الفعلية القائمة بين الفرص المتاحة الى الأطفـال الجزائريين وبين المتاحة إلى الأطفـال الأوروبيين في المدارس الرسمية ، تظهر بوضوح وجلاء من الاحصاءات الرسمية عن عدد التلاميذ وعن نتائج الامتحانات :

معلومات إحصائية

تدل الاحصاءات الرسمية المنشورة عن السنة الدراسية الأخيرة — ١٩٥٠ / ١٩٥١ — على أن مجموع التلاميذ المسلمين في المدارس الابتدائية الرسمية كان ١٨٨٦٧٨ ، في حين أن عدد التلاميذ الأوروبيين كان ١١١٤٠٣ .

وإذا لاحظنا أن عدد المسلمين في الجزائر لا يقل عن ثمانية ملايين ، في حين أن مجموع الأوروبيين يقدر بنحو مليون واحد ، علمنا أنه كان يصيب كل عشرة آلاف من سكان الجزائر الأصليين ٢٤ و ٨ مقعداً في المدارس الابتدائية . في حين أنه كان ما يصيب هذا القدر من السكان الأوروبيين الدخيلين على البلاد ١١ و ٤ مقعداً . وذلك يعني : إن حظ الأوروبيين من المدارس الابتدائية الرسمية كان يزيد على أربعة أمثال ونصف مثل حظ الجزائريين منها .

وتدل الاحصاءات الرسمية نفسها ، على أن جامعة الجزائر ، كانت تضم نحو ٥٠٠٠ طالباً ، بينهم ٢١٣ فقط من الجزائريين المسلمين . وذلك يدل على أنه كان يصيب كل عشرة آلاف نسمة من السكان الأوروبيين ٩٨ مقعداً في الجامعة ، في حين أنه ما كان يصيب هذا القدر من الجزائريين إلا نحو رتبع مقعد فيها . وذلك يعني أن حظ الأوروبيين في الجامعة كان ١٩٢ أمثال حظ الجزائريين فيها

إن حسابات مماثلة عن سائر درجات التعليم وأنواعها ، تعطينا نتائج متوسطة بين هاتين النسبتين ، والجدول التالي يلخص هذه النتائج والنسب :

إن حظ الفرنسيين والأوروبيين من التعليم :

في المدارس الابتدائية يقابل ٥٤٤	أمثال حظ الجزائريين منها
في المدارس الابتدائية العالية	٨
في المدارس المهنية	١٧
في المدارس الثانوية	٣٦
في رياض الأطفال	٨٠
في الجامعة الجزائرية	١٩٢

وفضلا عن ذلك كله ، يجب أن يلاحظ أن مستوى المدارس والصفوف الخاصة بالجزائريين المسلمين أقل بكثير من مستوى المدارس المعدة لتعليم أولاد الأوروبيين مع بوجه عام .

وتدل الإحصاءات عن نتائج امتحانات الدراسة الابتدائية — من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١١٤٩ — على أن : معدل عدد التلاميذ الذين ينجحون في هذه الامتحانات من الأوروبيين يبلغ أربعة أمثال من ينجح من الجزائريين .

إن نتائج هذه الأوضاع التعليمية السيئة تظهر بوضوح أعظم ، من ضالة عدد أصحاب الثقافات العالية والمهن الحرة بين الجزائريين .

فإن الإحصاءات الرسمية تعطى الأرقام التالية عن عدد الجزائريين بين أصحاب المهن الحرة يوجد في القطر الجزائري بأجمعه :

٨٢	طبيبا جزائريا ،	من مجموع ١٥٥٩ . وذلك يعنى ٥.٢٪
١٠	طبيب أسنان جزائري	٣١٧ د د د ٣.١٪
٣٥	صيدليا جزائريا	٥٠٦ د د د ٦.٩٪
١١	قابلة جزائرية	٤٢٧ د د د ٢.٥٪
٥.٩	معلما ابتدائيا	٦٢٢٧ د د د ٨.١٪

هذا ، بقطع النظر عن النسبة بين مجموع الجزائريين ، وبين مجموع الأوروبيين القاطنين في الجزائر .

مع العلم بأن معظم هؤلاء الجزائريين المثقفين قد حصلوا على الشهادات التي تؤهلهم الى هذه المهن ، بعد دراسات قاموا بها خارج القطر الجزائري على نفقاتهم — أو نفقات أسرهم — الخاصة .

نظرات تاريخية

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، أن الأوضاع التي وصفناها آنفا تعود إلى السنة الدراسية الأخيرة ، بعد أن اضطرت السلطات الفرنسية إلى زيادة الاهتمام بتعليم الجزائريين ، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . وأما قبل ذلك ، فكانت الحالة أسوأ من ذلك أيضا بدرجات عديدة .

ولتكوين فكرة أصبح من ذلك عن قضية « تعليم الجزائريين » . يجدر بنا أن نرجع قليلا إلى الماضي ، فنستعرض الاحصاءات المتعلقة بنمو التعليم في الجزائر خلال العقود الإثني عشر التي مضت منذ بدء التسلط الافرنسي على هذا القطر العربي :

١ - منذ بدء الاحتلال في سنة ١٨٧٠

(خلال أربعين عاما)

أنشأ الفرنسيون سنة ١٨٣٦ في مدينة الجزائر ، أولى المدارس الخاصة بأولاد الجزائريين المسلمين ، أسموها « المدرسة الفرنسية الإسلامية » ، (فرنكومولان) - ثم أخذوا ينشئون بعض المدارس المماثلة لها في مختلف المدن الجزائرية .

في سنة ١٨٥٠ - أي بعد مرور عشرين عاما على الاحتلال - بلغ مجموع تلاميذ المدارس المذكورة ٦٤٦ .

وفي عهد الإمبراطورية الثالثة زاد عدد هذه المدارس ، وزاد عدد تلاميذها زيادة ملحوظة : وقد بلغ عدد هذه المدارس ، سنة ١٨٧٠ - أي بعد مرور أربعين عاما على الاحتلال - ٣٦ ، وصار مجموع تلاميذها ١٣٠٠٠ .

٢ - من ١٨٧٠ إلى ١٨٩٣

(خلال ٢٣ عاما)

بعد سقوط الإمبراطورية الثالثة ، أخذ عدد هذه المدارس يقل ، ومجموع تلاميذها يتضاءل .. بسرعة . حتى أن العدد نزل خلال عشر سنوات إلى أقل من النصف ، وعدد التلاميذ إلى أقل من الربع : لأن سنة ١٨٨٠ - أي بعد مرور نصف قرن كامل على الاحتلال

— كان عدد المدارس الفرنسية الإسلامية في الجزائر ١٦ فقط ، مجموع تلاميذها ٣١٧٢ لاغير . وذلك مع أن مجموع تلاميذ المدارس الفرنسية في الجزائر كان بلغ في السنة المذكورة أربعة عشرة أمثال ذلك ؛ لأنه كان ٤٤٣٢٦ .

وأما السبب الأصلي في هذا التدهور السريع ، فيعود إلى ازدياد سلطة المستعمرين :

إن السياسة العربية التي كان أعلنها نابليون الثالث في الخطاب الذي ذكرناه آنفا ، كان محل السلطات على تكثير المدارس الفرنسية الإسلامية ، على الرغم من مخالفة ذلك لنزعات المستعمرين ، الذين كانوا استوطنوا الجزائر . وعندما سقطت الإمبراطورية الثالثة تغلبت نزعات هؤلاء على السياسة المذكورة ، ولذلك تعرضت « حركة تعليم الجزائريين » إلى نكسة صريحة : أخذت المجالس البلدية — التي كانت مؤلفة من الفرنسيين المستعمرين — تحذف من ميزانياتها الاعتمادات العائدة إلى هذا النوع من المدارس — بحجة الاقتصاد في النفقات — ، وذلك أدى — بطبيعة الحال — إلى إلغاء القسم الأعظم من المدارس المذكورة ، وإلى بعثرة تلاميذها .

ولذلك نزل عدد الجزائريين الذين يدرسون في المدارس الابتدائية من ١٣٠٠٠ سنة ١٨٧٠ ، إلى ٣١٧٢ سنة ١٨٨٠ .

وأما بعد سنة ١٨٨٠ ، فقد توقفت هذه الحركة الانتكاسية ؛ وأخذ عدد المدارس الخاصة بالجزائريين يزداد شيئاً فشيئاً . غير أن هذا الازدياد سار — في بادئ الأمر — ببطء عظيم جداً : فلم يصل مجموع التلاميذ إلى الحد الذي كان وصل إليه سنة ١٨٧٠ ، إلا سنة ١٨٩٣ . لأن مجموع التلاميذ سنة ١٨٩٢ كان لايزال دون ذلك : ١٢٢٦٣ .

وخلاصة القول : أن مجموع التلاميذ الجزائريين بعد أن نزل عشرة آلاف خلال عشر سنوات (أي من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠) ، لم يزداد عشرة آلاف فيرجع إلى حده السابق إلا بعد ثلاثة عشرة أعوام . وذلك يعني أن مدة تقرب من ربع قرن ، مضت بين الجزر والمد في عدد المدارس وعدد التلاميذ .

٣ — من ١٨٩٣ في الحرب العالمية الأولى

(خلال ٢٣ عاماً)

وأما بعد سنة ١٨٩٣ ، فقد اطراد ازدياد عدد التلاميذ الجزائريين ، حتى نشوب الحرب

العالمية الأولى ، من غير أن يتعرض الى فكسة جديدة ، كما يتبين من التفاصيل التالية :

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الصفوف	عدد التلاميذ
١٨٩٣	١٣٨	٢٤٤	١٣٤٣٩
١٨٩٤	١٦٣	٢٧٣	١٦٧٩٤
١٨٩٥	١٧٨	٣٥٣	٢٠٢٦٤
١٨٩٦	١٨٢	٣٦٠	٢١٠٢٠
١٨٩٧	١٨٧	٣٩٢	٢٢٤٦٨
١٨٩٨	١٩٩	٤١٢	٢٣٤٦٨
١٨٩٩	٢٢١	٤٤٧	٢٤١٢٤
١٩٠٠	٢٢١	٤٦٠	٢٤٥٦٥
١٩٠١	٢٢١	٤٧٢	٢٥٥٨٦
١٩٠٢	٢٣٥	٤٨٦	٢٥٩٥١
١٩٠٣	٢٤٢	٥٠٤	٢٧٤٤٨
١٩٠٤	٢٤٢	٥١٦	٢٨٤٣١
١٩٠٥	٢	٢	٢
١٩٠٦	٢٥٦	٥٣٩	٣١٣٩١
١٩٠٧	٢٧٢	٥٧٥	٣٢٥١٧
١٩٠٨	٢٩٩	٦٤٠	٣٦٠١٣
١٩٠٩	٣١٦	٦٦٧	٣٨٣٣٦
١٩١٠	٣٦٢	٧٢٧	٤٠٧٧٨
١٩١١	٣٩٠	٧٦٦	٤٢٦١٤
١٩١٢	٤٣٣	٨٢٥	٤٤٧٧٩
١٩١٣	٤٦٨	٨٨٨	٤٦٤٣٧
١٩١٤	—	—	٤٨٧٥٠

يتبين من هذا الجدول ، أولا : أن مجموع التلاميذ الجزائريين سنة ١٩٠٠ كان أقل من ٢٥٠٠٠ ، مع أنه كان مضى على احتلال الفرنسيين للقطر الجزائري سبعة عقود من السنين ، ثانيا : يظهر من مقارنة أعداد الصفوف بأعداد المدارس ، أن معدل ما يصيب كل مدرسة من الفصول ، ما كان يزيد على الاثنين .

هذا ، وإذا لاحظنا مجموع التلاميذ الذين كانوا موجودين في المدارس سنة ١٧٨٠ علمنا أن مجموع

التلاميذ الجزائريين لم يزد طوال المدة التي مضت بين حرب السبعين وبين الحرب العالمية الأولى — أى خلال ٤٤ عاماً — إلا ٣٥٧٥٠ ، وذلك يعنى : أن معدل الازدياد كان ٨٣٠ فى السنة .

هذا ، ولو حذفنا من هذه المدة الأعوام الثلاثة والعشرين التي مضت بين الجزر والمد ، واتخذنا سنة ١٨٩٣ مبدءاً لهذا الحساب ، لوجدنا أن مجموع التلاميذ لم يزد خلال عشرين من السنين — أى من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩١٣ — إلا ٣٢٩٩٨ ، وذلك يعنى أن الازدياد كان بمعدل ١٦٥٠ فى السنة .

٤ — فلول الحرب العالمية الأولى

خلال الحرب العالمية الأولى — أخذ مجموع التلاميذ الجزائريين يقل شيئاً فشيئاً . ثم عاد الى الازدياد ، بعد انتهاء الحرب ، إلا أن المجموع لم يصل إلى ما كان عليه قبل الحرب ، إلا سنة ١٩٢٣ .

٥ — بين الحربين العالميتين

بعد الحرب العالمية الأولى اشتد وعي الجزائريين بحقوقهم، وادراكهم لحاجتهم. وراحوا يقبلون على المدارس إقبالا عظيما ، وأخذوا يطالبون الحكومة بتوسيع المدارس الموجودة من ناحية ، وبإنشاء مدارس جديدة من ناحية أخرى ، مما اضطر فرنسا إلى الاهتمام بأمر تعليم الأطفال الجزائريين أكثر من ذي قبل .

إن أسباب هذه الحركة الجديدة كانت عديدة ، أهمها : مساهمة الجزائريين فى الحرب العالمية مساهمة فعالة ، وتكبدتهم تضحيات كبيرة ، ساعدت على ضمان النصر لفرنسا وحلفائها . ثم تيار التيقظ الذى عم جميع شعوب الأرض من جراء دعايات الحرية ومواعيد الديمقراطية التي غمرت العالم خلال الحرب المذكورة .

ولذلك ، زاد مجموع التلاميذ الجزائريين ازدياداً مطرداً ، خلال الأعوام العشرين التي مضت بين الحربين العالميتين ، كما يتضح من الأرقام التالية :

السنة	بمجموع التلاميذ	السنة	بمجموع التلاميذ
١٩٢٠	٤٢٢٦٩	١٩٣٠	٦٦٦٣٧
١٩٢١	٤٣٨٣١	١٩٣١	٧١٥٧٨
١٩٢٢	٤٨٧٥٠	١٩٣٢	٧٨٠٩٤
١٩٢٣	٥١٠٤٠	١٩٣٣	٨٥٩٩٨
١٩٢٤	٥٤١٥٠	١٩٣٤	٨٧٤٥٨
١٩٢٥	٥٤٥٨١	١٩٣٥	٩٣٤٣٣
١٩٢٦	٥٧٦٤١	١٩٣٦	١٠٢٨١٦
١٩٢٧	٦٠٦٨٣	١٩٣٧	١٠٦٣٠٥
١٩٢٨	٦٠٧٦٥	١٩٣٨	١١١٧٥٠
١٩٢٩	٦٢٩٠٨	١٩٣٩	١١٤١١٧

يظهر من هذه الأرقام ان مجموع التلاميذ الجزائريين ، صعد بين الحربين العالميتين من ٤٢٢٦٩ إلى ١١٤١١٧ ، وذلك يعني أن الزيادة كانت بمعدل ٣٦٠٠ في السنة .
لاشك في أن هذه الزيادة المتواصلة كانت مهمة بالنسبة الى الأوضاع السابقة . ولكنها كانت بعيدة عن مقابلة الحاجات بصورة جديدة .

لأن العدد الذي وصل اليه المجموع في نهاية هذه الحقبة من الزمن ، كان ضئيلا بالنسبة إلى مجموع الجزائريين ، الذي كان يقدر بنحو سبعة ملايين .
والزيادة السنوية التي ذكرناها آنفا ، كانت أقل بكثير من ازدياد عدد الأطفال الذين يبلغون أسيان الدراسة في كل عام : لأن الإحصاءات الرسمية تدل على أن تعداد الجزائريين المسلمين كان يزيد سنويا نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة . ويتبين من ذلك : ان الزيادة السنوية التي كانت تسجل في عدد التلاميذ الجزائريين ، كانت تقل عن الزيادة التي تحصل كل سنة في عدد الأطفال الداخلين في سنى الدراسة الابتدائية .

وبتعبير آخر : أن عدد الأطفال الجزائريين المحرومين من الدراسة الابتدائية ، ما كان يقل أبدا ، عن الرغم من ازدياد عدد الذين يدرسون في المدارس ، بل بعكس ذلك ، أنه كان يزيد سنة فسنة .

٦ - هزول الحرب العالمية الثانية وبعدها

خلال الحرب العالمية الثانية نزل مجموع الطلاب الجزائريين إلى ١١٠.٠٠٠ وأصبح أقل مما كان عليه سنة ١٩٣٨ .

ولكن بعد انتهاء الحرب المذكورة ، أخذ المجموع يزداد بسرعة نسبية ، حتى أصبح بعد خمس سنوات ١٨٢٨٦٤ .

وقد تألفت سنة ١٩٤٤ لجنة للنظر في أمر «استدراش» الاطفال الجزائريين . ولاحظت أن مجموع الاطفال الداخلين في أسنان الدراسة الابتدائية كان نحو ١٢٥٠٠٠٠ في حين أن مجموع التلاميذ الجزائريين الذين يدرسون في المدارس في ذلك التاريخ كان ١١٠٠٠٠ فقط . ويتبين من ذلك أن عدد الاطفال الباقيين خارج المدارس كان نحو ١١٤٠٠٠٠ . ولذلك وضعت اللجنة مشروعا يقضى بإنشاء ٢٠٠٠٠ فصل جديد خلال عشرين عاما . وقد صادقت السلطات العليا على المشروع المذكور ، وأصدرت مرسوما اكسبته صفة القانون .

إن الخطة التي تقررت بهذه الصورة تقضى بالسير في أمر استدراش الجزائريين بخطوات متوالية تصاعدية : ينشأ في كل سنة من السنوات الثلاث الأولى ٤٠٠ فصلا جديدا لاستدراش ٢٠٠٠٠ من الاطفال الجزائريين . ثم ينشأ في كل سنة من السنين الثلاث التي تلي ذلك ٥٠٠ فصلا جديدا لاستدراش ٢٥٠٠٠ طفل جزائري . وبعد ذلك يستمر على زيادة عدد الفصول الجديدة التي تنشأ كل سنة زيادة تصاعدية ، حتى سنة ١٩٦٥ ، حيث يبلغ مجموع الفصول الجديدة ٢٠٠٠٠ وبمجموع الاطفال الجزائريين الذين يدرسون فيها ١٠٠٠٠٠٠ .

يبتعد الباحثون الجزائريون هذا المشروع من وجوه عديدة . فانهم يقولون أولا : أن المشروع لم يأخذ بنظر الاعتبار الزيادة التي ستحدث في تعداد الجزائريين حتى سنة ١٩٦٥ مع أن إحصاءات السكان العائدة إلى السنين الماضية تدل دلالة قاطعة على أن هذه الزيادة خلال عشرين عاما ستكون نحو ثلاثة ملايين . ولذلك يمكن التأكيد بأن عدد الاطفال الجزائريين الذين سيقعون محرومين من نعم التعليم ، سنة ١٩٦٥ ، لن يقل عن نصف مليون ، حتى ولو تم تنفيذ المشروع المذكور بمحذافير .

وفضلا عن ذلك ، يلاحظ الباحثون : أن تقرير المشروع لم يقترن بتدابير فعالة لتنشئة المعلمين الذين ستحتاج إليهم الفصول والمدارس الجديدة ، ولا لتشييد المباني اللازمة للمدارس والفصول . ويستشهدون على صدق نظرهم في هذا المضمار ، بما حدث فعلا منذ تقرير مشروع الاستدراش : فانه خلال السنوات الخمس التي مضت منذ ذلك التاريخ ،

لم يزدد بمجموع التلاميذ الجزائريين إلا بمعدل سنوى يقل عن عشرة آلاف ، وذلك لا يبلغ نصف المقدار المقرر بالمشروع .

خلاصة القول : أن مجموع التلاميذ الجزائريين أخذ يزداد بسرعة أعظم من ذى قبل ، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتقرير مشروع الاستدرااس الآنف الذكر . إلا أن هذه الزيادات ظلت غير كافية ، بالنسبة إلى مقتضيات المشروع من ناحية ، وإلى حاجات الأهلىن الفعلية من ناحية أخرى .

مقدمة عامة

ان الجدول (رقم ١٣٦) يبين تطور نسب التزايد فى مجموع التلاميذ الجزائريين ، عن كل خمس سنوات ، من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٥٠ .

شكاوى الجزائريين ومطالبهم

يشكو الوطنىون فى القطر الجزائرى من أوضاع التعليم القائمة فى بلادهم من الشكاوى ، ويطالبون بإلحاح إصلاح هذه الأوضاع وتحسينها من وجهى الكمية والكيفية . وذلك أولا ، بتكثىر المدارس ، لتيسىر وسائل التعليم لجميع الاطفال الجزائريين ، أسوة بالأطفال الفرنسيين والأوروبيين الذين يتنعمون بنعم الدراسة السكاملة ، على نفقة الخزانة الجزائرية وثانيا ، برفع مستوى التدريس فى المدارس الخاصة بالجزائريين ، مع الاعتراف لهم بحقهم الطبيعى فى تعليم أطفالهم باللغة العربية ، وتنقيضهم بالثقافة الاسلامية .

جهود جمعية العلماء

تألفت « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين » ، تحت زعامة المرحوم أحمد بن باديس ، ووجهت جهودها نحو العمل فى الساحتين التاليتين :

- (أ) — دعوة الناس إلى إنشاء المدارس الخاصة ، دون انتظار مساعدة الحكومة لها .
- (ب) — مطالبة الحكومة بإحقاق حقوق أهل البلاد الأصليين فى أمور الثقافة والتعليم .

المدارس التى أنشأها الجمعية

إن الدعوة التى قامت بها جمعية العلماء بين الجزائريين فى سبيل نشر التعليم أثمرت ثمرات يانعة :

أولاً : أنشأت الجمعية و معهد بنى باديس ، فى قسنطينة ؛ ويعتبر هذا المعهد بمثابة القسم الثانوى للجامع الزيتونة فى تونس ، ويؤهل الطلاب إلى أقسام التخصص فى الجامع المذكور .

وقد بلغ عدد طلاب المعهد — خلال السنة الدراسية الأخيرة : ٧٢٠ .

ثانياً : أنشأت الجمعية ١٢٥ مدرسة ابتدائية ، تضم أكثر من ٣٠٠ فصلا .

السنة الدراسية	مجموع التلاميذ الجزائريين	الزيادة خلال خمس سنوات	معدل الزيادة كل سنة
١٨٧٠	١٣٠٠٠		
١٨٨٠	٣١٧٥		
١٨٨٥	٥٦٩٥	٢٥٢٣	٥٠٤
١٨٩٠	١١٢٦٢	٥٥٦٧	١١١٥
١٨٩٥	٢٠٢٦٤	٩٠٠٢	١٨٠٠
١٩٠٠	٢٤٥٦٥	٤٣٠١	٨٦٠
١٩٠٥	٣١٣٩١	٦٨٢٦	١٥٨١
١٩١٠	٤٠٧٧٨	٩٣٨٧	١٨٧٥
١٩١٥	٤٣٥٢٠	٢٧٤٢	٥٤٨
١٩٢٠	٤٢٢٦٥	١٢٥٥ (نقص)	٢٥٠ (نقص)
١٩٢٥	٥٤٥٨١	١٢٣١٦	٢٤٦٣
١٩٣٠	٦٦٦٣٧	١٢٠٥٦	٢٤١١
١٩٣٥	٩٣٤٣٣	٢٦٧٩٦	٥٣٦٣
١٩٤٠	١١٧١٥٥	٢٣٧٢٢	٤٧٤٤
١٩٤٥	١٣٤٩٨٨	١٧٨٣٣	٣٥٦٦
١٩٥٠	١٨٢٨٦٤	٤٧٨٧٦	٩٥٧٥

إن هذه الأرقام تشمل جميع التلاميذ الجزائريين ، الذين يدرسون فى المدارس الرسمية ، الفرنسية والفرنسوية الإسلامية .

الجدول (رقم ١٣٦) — تطور مجموع التلاميذ الجزائريين

(كل خمس سنوات منذ سنة ١٨٨٠)

وبلغ عدد التلامذة النهاريين الملازمين لهذه الفصول ١٦٢٨٦، وكان عدد الذكور منهم ١٠٥٩٠، وعدد الإناث ٥٦٩٦.

وبلغ عدد التلامذة الليليين الذين تشغلهم المكاتب الفرنسية بالنهار ٢٠٠٠٠. مجموع التلامذة الذين تضمهم مدارس الجمعية، نهاراً أو ليلاً، أصبح نحو ٣٧٠٠٠. قامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بهذه الأعمال مذلة أنواع الصعوبات والعراقيل التي تقيمها الحكومة، بحسب شتى ووسائل متنوعة

وقد بلغت خلال السنة الدراسية الأخيرة عدد قضايا المحاكمات للمعلمين (بتهمة التعليم) سبعة وعشرين قضية، حكم في جميعها بالنزيم، وفي ثلاث منها بالنزيم والحبس، وفي واحدة منها بالسجن والنزيم المضاعف. وقد استؤنفت عدة قضايا منها إلى المحاكم العليا في باريس، فأيدت أحكام الجزائر في جميعها، ولم تنقض منها، ولا حكماً واحداً.

إن جمعية العلماء الجزائريين تشعر بأنها لا تزال أمام مهمة خطيرة، تتطلب من الجميع جهوداً جبارة وتضحيات كبيرة. إذ قال رئيسها، في التقرير الأدبي الذي قدمه إلى مؤتمرها العام الأخير — بعد ذكر مجموع التلامذة الذين يتعلمون في مدارس الجمعية — ما يلي:

«إذا أسقطنا هذا العدد القليل من ذلك الرقم الهائل المحروم من التعليم بجميع أنواعه، — وهو مليونان من شباب الأمة وأطفالها — وجدنا أنفسنا لم نزل في مبتدأ المرحلة، وسنمنا الواجب بناديننا ويحثنا على مضاعفة الجهد لا نقاذ هذا الجيل البائس من الأمية والجهل. فإذا لم نفعل، أضعنا جيلاً كاملاً، وحققنا أمنية الاستعمار فيه».

جهود الجمعية لدى الحكومة

وأما جهود الجمعية في مطالبة الحكومة بإحقاق حقوق أهل البلاد الأصليين، فلم تثمر الثمرات المرجوة منها. فإن الحكومة الفرنسية لم تغير إلى الآن السياسة التي تمشي عليها في القطر الجزائري.

وقد ركزت الجمعية مطالبها من الحكومة، حول القضيتين التاليتين:

(أ) — فصل الدين عن الدولة، وترك المسلمين أحراراً في إدارة شؤون مؤسساتهم الدينية.

(ب) — جعل اللغة العربية لغة رسمية في دواوين الحكومة، ولغة تعليم في المدارس الرسمية

إن قضية فصل الدين عن الدولة ، قد تبدو في الوهلة الأولى خارجة عن نطاق شؤون الثقافة والتعليم ؛ ولكنها في حقيقة الأمر شديدة الإلتصال بتلك الأمور ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

عندما احتلت فرنسا الجزائر ، استولت على جميع المؤسسات الدينية الإسلامية القائمة فيها ، مع كل ما يتصل بها من أوقاف ومشتملات . وكان بين تلك المؤسسات عدد كبير من معاهد التعليم ، مع طائفة من العقارات والأراضي الموقوفة لها . وصارت الحكومة الفرنسية ، تتولى بنفسها شؤون المعابد والمدارس الإسلامية وأوقافها دون أن تشارك الأهالي في أمرها .

ومعلوم أن فرنسا قررت سنة ١٩٠٥ بقانون خاص مبدأ فصل الدين عن الدولة ونفذت أحكام هذا القانون في جميع أنحاء بلادها . وأما في القطر الجزائري فأنها نفذته بالنسبة إلى الطوائف المسيحية والإسرائيلية وحدها ، ولم تنفذه بالنسبة إلى الطوائف الإسلامية .

واستمرت على إدارة شؤون المعاهد الدينية الإسلامية بنفسها ، وأبقت المعاهد المذكورة تحت سلطتها الإدارية والسياسية . واستناداً إلى هذه السلطة ، أخذت تمنع العلماء من استعمال الجوامع للتعليم ، كما كانت العادة من قديم الزمان في جميع أنحاء العالم الإسلامي . وامتعت السلطات الأفرنسية في هذا المنع ، على الرغم من الطلبات المتكررة والاحتجاجات المتوالية التي قامت في هذا الباب .

ولذلك ، اضطرت جمعية العلماء إلى اعتبار مبدأ فصل الدين عن الدولة من أهم المطالبات بجانب مبدأ التعليم باللغة العربية .

ولتكوين فكرة أوضح وأشمل عن وجهة نظر مفكرى الجزائر وعلمائها في هذا المضمار ، رأينا أن ننقل بعض الفقرات من مقالات وخطب هؤلاء .

(أ) — مما جاء في خطاب ألقاه الأستاذ محمد خير الدين في اجتماع « الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها » :

« اننا في وضع غريب ، لا يدانيه في الغرابة أى وضع على وجه الأرض . ذلك ان الاستعمار تجاوز معنا المرحلة التي عرف بها في العالم من ظلم واستهتار بحقوق الإنسان ، إلى مرحلة أخرى ، هي أشنع وأفظع هي : مرحلة الاحتقار والامتهان . وتسئ القوانين لصالح الأقلية ، ولا يحسب للأكثرية أدنى حساب . يمتن شعب

كامل ، ويرمى به في بحر لحي من الفقر والمرض والجهل ، فلا يراعى مستقبله ومستقبل أبنائه ، بينما توزع ميزانية بلاده على أبناء المحظوظين ، وتصرف في بناء المتنزهات والكليات والترفيه على هذه الجيوش الجرارة من الموظفين .

« ان الاستعمار في الجزائر لم يكتف بسلب ما بقى بأيدينا من الدنيا ، وطمس ما ترك الزمان لنا من معالم القومية ، بل تجاوزها إلى امتحان ديننا الاسلامي الخفيف ، فانزع أوقافه ومنع العلماء الأحرار من دروس الوعظ والارشاد في مساجدهم ، احتقارا منه لشعور المسلمين ، وعدم مبالاة بعواطفهم الدينية .

« فالديانة المسيحية واليهودية مفصولتان عن الدولة من يوم صدور قانون فصل الدين ، أما الديانة الإسلامية غير مفصولة ، لأنها في نظر الاستعمار ليست ديانة تستحق الاحترام ، والمعاملة على قدم المساواة مع بقية الأديان .

« ألم يروا المسيحيين أحراراً في كنائسهم ، واليهود أحراراً في بيوتهم ، أما المسلمون فقد حيل بينهم وبين مساجدهم وأوقافها ، وحرموها حق الاختيار لرجال دينهم ، وحق النظر في شؤونه . فالحكومة الاستعمارية اللائكية ، هي التي تولى وتعزل وتتصرف في شؤون الدين الاسلامي ووظائفه كما تتصرف في شؤون الدنيا والوظائف الدنيوية .

أما اللغة العربية ، لسان تسعة ملايين من المسلمين ولغة دينهم وقرآنهم ، تلك اللغة الخالدة ، ذات الآداب والثقافة التي شعت بنورها على أوروبا ، فاقبست منها حضارتها الحاضرة وعلومها وفنونها ، فهي تعامل في وطنها وعلى مرأى ومسمع من بنيتها كما تعامل اللغات الأجنبية . فأنت لا تكاد ترى لها أثراً في الإدارات والمؤسسات ، وانه ليروعك ما أحيطت به المدارس العربية الحرة من قوانين وقرارات ترمى في مجموعها إلى القضاء على هذه اللغة ، وتركها أثراً بعد عين . ويروعك أن ترى المعلمين الأحرار يحالون على المحاكم التأديبية كما يحال اللصوص والمجرمون . . . »

... جاءت الجمهورية الرابعة أثر الحرب التي ذاقنا فيها فرنسا مرارة الاحتلال الأجنبي ، وأعلن دستورها إلغاء الاستعمار وحرية الشعوب ، وقرر فصل الدين عن الدولة ، وقرر رسمية اللغة العربية في الجزائر ، وغيرهما من الحقوق للأمة الجزائرية .

ولكن الواقع أظهر لنا قيمة تلك الوعود الجوفاء ، والآلاعيب السياسية التي لا يقصد بها إلا التظاهر بالديمقراطية ، ومغالطة الأمم والشعوب .

فلو كان السياسة في فرنسا مخلصين في دغواهم لما دفعوا مطالب الامة الجزائرية إلى تلك المؤسسة التي سموها بالمجلس الجزائري ، والتي نسميها نحن المؤسسة الاستعمارية الجديدة ، والمقبرة التي تقبر فيها حقوقنا وأمانينا .

حاول سكان مدينة قسنطينة مراراً مطالبين عامل عمالة قسنطينة ، أن يسمح لآبناء المسلمين بمزاولة دروسهم بالجامع الكبير بقسنطينة ، بعد أن ضاقت عليهم أماكن الدراسة لكثرتهم ، فلم يجب طلبهم ولم يحترم شعورهم .

وفي السنة الماضية قدم اقتراح للمجلس العالي بقسنطينة ، وافق المجلس عليه بالاجماع ، وطلب نواب الصندوق الاول والثاني من الحكومة أن تسمح للمسلمين بالدراسة بالجامع الكبير ، ولكن الحكومة قابلت طلبهم بالسكوت والاعراض ... ،

(ب) — وبما جاء في مقال نشرته «البصائر» لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقلم رئيسها الأستاذ «محمد البشير الإبراهيمي» ، عن التعليم العربي :

« لغة الامة هي ترجمان أفكارها ، وخزانة أسرارها . والامة الجزائرية ترى في اللغة العربية — زيادة على ذلك القدر المشترك — انها حافظة دينها ، ومصحة عقائدها ، ومدونة أحكامها ، وانها صلة بينها وبين ربها ، تدعوه بها وتعترف بها ، وتبوء بها اليه فيما تعترف ، وتؤدي بها حقوقه وواجباته

إن لغة العرب ، قطعة من وجود العرب ، وميزة من مميزات العرب ، ومرآة لعصورهم الطافحة بالمجد والعلم والبطولة والسيادة .

إنها كانت — في وقت ما — لسان معارف البشر . وكانت — في وقت ما — ترجمان حضاراتهم ، وكانت — في وقت ما — ناقلة فلسفات الشرق وفنونه إلى الغرب ، وكانت — في وقت ما — هادية العقل الغربي الضال إلى موارد الحكمة في الشرق ، وكانت — في جميع الأوقات — مستودع آداب الشرق ، وملتی تياراته الفكرية .

وهي قبل وبعد كل شيء حاضنة الإسلام ، ودليله إلى العقول ، ورائده إلى الأفكار ، دخلت به إلى الهند والصين ، وقطعت به البحار والفلوات .

والامة الجزائرية من أوفى الفروع العربية لهذه اللغة ، وأكثرهم برأ بها ، وتمجيداً واغتراراً .

فالعربية غالبت في هذا الوطن عدة لغات فلم تكن ولم تغلب ، والأمة الجزائرية ناهضت عدة استمارات روحية ومادية فلم تقهر ولم تخذل .

جاهدت هذه الأمة في سبيل لغتها جهاداً متواصلاً . كان من ثمرات النصر فيه هذه النهضة التعليمية التي ولدت الكتاب والشعراء والخطباء والوعاظ . وهي نهضة لم تعتمد الأمة فيها إلا على ما في نفسها من حيوية موروثة ، ولم تلتبس فيها عوناً من اجنبي ، بل لم تلق من الأجني إلا المعارضة الحادة والتثبيط القاتل . وكان من نتائج هذه النهضة إلحاح الأمة في المطالبة بمظهر سياسي وطني للغتها ، وهي : أن تكون رسمية في المدارس والدواوين والأقلام والأحكام ، وأن يعترف لها بمكانتها في وطنها ، وأن تمنح عنها تلك الوصمة التي لم تسب بأشنع منها ، وهي : أنها أجنبية في دارها .

... إن هذه الأمة المؤلفة من عشرة ملايين ، هي صاحبة الحق في هذا التعليم ، لها غنمه وعليها غرمه ، فيجب أن تكون هي صاحبة الرأي الأول في بداياته وصاحبة الفصل الأخير في نهاياته ، وبأن تكون هي القائمة به والقيمة عليه ، بمعنى أن يكون المعلم له من أبنائها المتصلعين في لغتهم ، والحارس الرقيب عليه من رجالها المؤتمنين عليها ، وإن لا يكون حظها في التعليم الثانوي أو كس من حظ الانكليزية والاسبانية .

والأمة تريد من التعليم العربي الحكومي الذي يحقق للعربية صفة « الرسمية » أن يكون تعليمًا كاملاً في جميع مراحله . يبنى على أساس صحيح في المرحلة الابتدائية ، وصحة الأساس بالمعلم الكفء ، والكتاب الوافي والبرنامج الكافي . ثم ينتقل — صحيحاً — إلى الدرجتين الثانوية والعليا .

والأمة تريد تعليمًا عربيًا يساير العصر وقوته ونظامه ، لا تعليمًا يحمل جرائم الفناء ، ويحمله نذر الموت .

والأمة تريد تعليمًا عربيًا عليه طابعها ، وفيه أثر يديها ، وله ما لها من روح ، وعليه ما عليها من سمات .

إن هذه الأمة تعتقد — وتموت على اعتقادها — أن لغتها جزء من كيانها السياسي والديني ، وشرط في بقائها . وقد التقي على الكفاح في سبيلها الدين والسياسة ، فلم يختلف لها فيها رأى ، ولم يفترق لها قصد ...

(ج) — وقد جاء في القرار الذي اتخذته المسلمون الجزائريون أثناء الاجتماع الذي عقدته جمعية العلماء بباريس . ما يلي :

«إن المسلمين الجزائريين المجتمعين بقاعة شارع ماتوران مورو وبدعوة من جمعية العلماء : يؤكدون بدور مراعاة آرائهم السياسية ، تضامهم الإيجابي مع المثل الأعلى للجمعية التي يسهر عليها بإدارة واستحقاق كل من فضيلة الشيخ بشير الأبراهيمي والشيخ العربي التبسي — يقدمون لها تهنيتهم على الكفاح الذي يقومون به منذ سنين عدة قصد تمكين المسلمين الجزائريين من حرية إدارة شؤون دينهم وحرية تعليم لغتهم .

— يؤكدون بأنه يتعذر التفكير في هاتين الحريتين وبله تحقيقهما ، إذ لم يفصل الدين عن الحكومة فصلاً عملياً ، يخول للمسلمين الجزائريين حرية التصرف في مساجدهم ومؤسساتهم الدينية ، وحرية تنظيم تعليمهم حسب التقاليد والقواعد التي ظهرت مصداقيتها خارج نطاق الأنظمة الاستعمارية .

— يؤكدون أن تطبيق مثل هذه المبادئ لا يعدو كونه انجازاً للوعد الذي أعطاه المارشال بورمون سنة ١٨٣٠ .

— يفضحون نفاق النظام الحالي الذي يطبق على الديانتين المسيحية والاسرائيلية قانون الفصل المؤرخ بـ ١٩٠٥ وقرار ١٩٠٧ ، في نفس الوقت الذي يخضع فيه الديانة الإسلامية واللغة العربية لمراقبة وتدخل إدارة استعمارية ذات صبغة بوليسية لا غبار عليها .

— يفضحون ، علاوة على ذلك ، مكاييد الإدارة الجزائرية ، تلك المكاييد الرامية إلى معارضة أوامر النظام الجزائري الذي يعلن بكل صراحة فصل الدين عن الحكومة ، وضرورة تعليم اللغة العربية .

— يفضحون رفض الإدارة الجزائرية وعدم كفاتها لمقاومة أمية المسلمين الجزائريين الذين لم يقبلوا في المدارس إلا على نسبة سخيفة تقدر بواحد في المائة .

— يحتجون على عدوان هذه الإدارة التي رغماً عن قصورها الفادح هذا ، ترفض فتح المساجد — وهي المدارس التقليدية — في وجه التعليم .

مطالب مؤتمر طلبة المغرب العربي

من جملة المقررات التي اتخذها المؤتمر الحادي عشر لطلبة المغرب العربي :... الخاصة بأمور التعليم في الجزائر — ، ما يلي :

- ١ — الغاء تعميم ميشال الصادر سنة ١٩٣٨ والغاء القانون الذي أصدره شوتان نفسى السنة ، الذين يعتبران اللغة العربية لغة أجنبية .
- ٢ — الغاء الأمر الذى أصدره الوالى العام فى ١٢ جويلية سنة ١٩٤٥ الذى يفرض على معلمى المدارس العربية الحرة معرفة اللغة الفرنسية .